

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

رقم صندوق البريد: 555

مملكة البحرين

1 أبريل 2020

جلالة الملك،

نحن المنظمات الموقعة أدناه، نثير مخاوفنا المشتركة إزاء الاستمرار في انتهاك الحريات الدينية في مملكة البحرين، وبالأخص تلك المطبقة ضد المسلمين الشيعة ومحاصرة المناسبات الدينية المهمة لديهم فضلاً عن ممارسة التهميش على أساس الدين. كما نخشى أن تؤدي هذه الانتهاكات وهذا التهميش الى زعزعة الاستقرار بما في ذلك المزيد من الاحتجاجات والاضطرابات المحتملة. ولمنع حدوث ذلك، نحثكم على اتخاذ الاجراءات لوقف انتهاك الحريات الدينية للمجتمع الشيعي في البحرين وإشراك المجتمعات الشيعية في العمل السياسي. كما نطالبكم بالأمر لإطلاق سراح رجال الدين الشيعة المسجونين كطريقة لبناء الثقة وإثبات جدية حكومتكم في تطبيق هذه الإجراءات الوقائية.

أكدت حكومة البحرين أن بلادها متسامحة مع الديانات والأعراق الأخرى وأن جميع الثقافات محترمة وأن "[الحرية الدينية هي قانون الأرض](#)". بالفعل، يتم التعامل مع الأقليات الدينية في البحرين بشكل جيد، حيث تشير "الأقليات الدينية غير المسلمة بمن في ذلك المسيحيين والهندوس والسيخ والبهاثيين والبوذيين واليهود إلى أنهم يستطيعون ممارسة دينهم بشكل علني دون خوف من تدخل الحكومة" [وفقاً](#) لوزارة الخارجية الأمريكية (US DoS).

وبينما تحظى الأقليات بمعاملة جيدة، يواجه المسلمون الشيعة في البحرين القمع علماً أنهم يشكلون الأغلبية السكانية للملكة. تقوم قوات الأمن التابعة للدولة باحتجاز رجال دين وزعماء شيعة بمن فيهم من احتجزوا بسبب محتوى خطبهم، واعتقال الناشطين السلميين الشيعة بتهم ملفقة كالجرائم المتعلقة بالإرهاب، كما تقوم بتفريق وعرقلة الحشود في المواكب الدينية في إحياء ذكرى عاشوراء.

لقد تزايد القمع المتواصل الذي يستهدف الشيعة في البحرين في العامين الأخيرين مع قمع قوات الأمن والضباط لإقامة الشعائر ومضايقة الشيعة في شهر محرم وفي عاشوراء. في سبتمبر 2018 وخلال إحياءات عاشوراء، تعرض أكثر من 14 رجل دين وخطيب لمضايقات من قبل السلطات وتم اعتقالهم بسبب المحتوى الذي يقدمونه. ووفقاً [لتقرير](#) منظمة العفو الدولية ووزارة خارجية الولايات المتحدة، "تم التحقيق مع محتجزين عدة بتهمة التحريض على كراهية النظام". وقد استمرت هذه الوتيرة حتى

عام 2019، استدعت الحكومة 20 خطيباً للتحقيق بعد إلقاءهم خطاباً خلال شهر محرم. كما سجلت هجمات على إحياءات عاشوراء في البحرين في العام 2019، بما فيها مناطق وأحياء المحرق وبلاد القديم والنبية صالح. وتأتي هذه الهجمات بعد إجراءات مشابهة قامت بها قوات الأمن في السنوات السابقة في قرى سترة وعيسى وسنابس وبنى جمرة ومناطق أخرى.

إن تمييز البحرين ضد الشيعة يتجلى أيضاً في المنظومة السياسية حيث أن [التقسيم](#) النظامي قد أكد أن الشيعة هم الأقل تمثيلاً في الدولة. فمناطق الشيعة ذات الكثافة السكانية العالية لديها التمثيل البرلماني ذاته الذي تحظى به مناطق الأقليات السنة. ونتيجة لذلك، في الانتخابات البرلمانية في العام 2010، حاز المرشحون الشيعة على 64 بالمئة من الأصوات إلا أنهم حصلوا على 18 مقعداً من أصل 40 في البرلمان. فقامت الأحزاب الشيعية والمعارضة بمقاطعة الانتخابات في العام 2014. وفي الفترة السابقة للانتخابات النيابية لعام 2018، اتخذت الحكومة إجراءات أكثر فقامت بحظر العديد من أحزاب المعارضة وأصدرت تشريعاً يحظر على العديد من الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة هذه الترشح للمناصب.

في الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية لعام 2018، اتخذت الحكومة خطوات إضافية، وحظرت العديد من أحزاب المعارضة وأصدرت تشريعاً يحظر على العديد من الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة المحظورة الترشح للمناصب.

بدورنا نثير القلق الشديد إزاء ما يتعرض له البحرينيون العالقون في إيران من أوضاع صعبة بسبب تباطؤ حكومة البحرين في إعادتهم إلى وطنهم وعدم تسريعها لإجراءات خطة إجلائهم بالكامل، وهذا ما يعد اضطهاداً لحقوقهم على أساس طائفي.

إن هذا التمييز الديني العلني من خلال القبض على الرموز الدينية واحتجازهم وعدم احترامهم للمناسبات الدينية المهمة، والحرمان السياسي القائم على أساس الدين قد عمق تهميش السكان الشيعة في البحرين. فالطريقة الأكثر فاعلية لمواجهة هذا التهميش هي ليس فقط امتناع الحكومة عن استهداف الرموز الدينية ورجال الدين الشيعة فحسب، بل أن تنهي التهميش السياسي وتعيد بدء حوار وطني حقيقي مع قادة شيعة بارزين ومستقلين بهدف المصالحة بين الحكومة والأسرة الحاكمة والسكان الشيعة في المملكة. لذلك نحثك على إطلاق سراح رجال الدين من السجن وكذلك أي شخص اعتقل في ذكرى عاشوراء بتهمة غير عنيفة. كما نذكر بالتزام البحرين المعلن بالتسامح الديني ونناشدكم توجيه حكومتكم للالتزام بهذه المبادئ وكذلك المعايير الدولية للحرية الدينية.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

Bahrain Institute for Rights and Democracy, London, United Kingdom

Center for Pluralism, Washington DC, USA

Centro Studi per la Libertà di Religione, Credo e Coscienza (LIREC), Roma, Italy

Charter for Compassion, Sana'a, Yemen

China Aid Association, Washington DC, USA

Citizen Power Initiatives for China, Washington DC, USA

Coordination des Associations et des Particuliers pour la Liberté de Conscience, Paris, France

Dr. Howard Burman Interim President, Atheist Alliance International, Blaine, Washington, USA

Dr. Mike Ghouse, Center for Pluralism, Washington DC, USA

Dutch Network for the Parliament of the World's Religions – Utrecht, Netherlands

European Center for Democracy and Human Rights, Brussels, Belgium

European Federation for Freedom of Belief, Berlin, Germany

European Interreligious Forum for Religious Freedom, Paris, France & Brussels, Belgium

Freedom House, Washington DC, USA

Gemeinsam für Menschenrechte Deutschland, Berlin, Germany

Gerard Noodt Foundation for Freedom of Religion or Belief, Amsterdam, Netherlands

Gurdwara (Sikh Temple), Geneva, Switzerland

Human Rights Without Frontiers, Brussels, Belgium

International Christian Concern, Washington DC, USA

Religious Freedom Coalition, Washington DC, USA

Society for Threatened Peoples/ Gesellschaft für bedrohte Völker, Berlin, Germany

